

الجمهورية التونسية  
محكمة التعقيب

عدد القضية 24030

جلسة : 2021-06-15

الحمد لله

أصدرت محكمة التعقيب القرار الآتي :

بعد الاطلاع على مطلب التعقيب المقدم في 17-06-2020 تحت  
عدد 42730 من طرف الأستاذ "الب. الب. الب." المحامي لدى التعقيب

نيابة عن :

ورثة المرحوم "اله. الب. الب." وهم أرملته "ع.ا. الد." وأبناءه منها  
وهم "س." "وس." "وح." "وس." "وم. الب." المعينين محل مخابراتهم  
بمكتب محاميهم الاستاذ "الب. الب. الب." الكائن ب 1 نهج

ضد :

"م الط.ا. الب.و." الكائن مقره ب..... المعين محل مخابراته  
بمكتب محاميه الاستاذ "ح. الش." الكائن بنهج  
ينوبه الأستاذ "ح. الش."

طعنا في القرار الاستئنافي عدد 22050 الصادر بتاريخ  
2019/04/24 عن محكمة الاستئناف بتونس والقاضي نهائيا بقبول  
الاستئنافين الاصيلي والعرضي شكلا وفي الاصل بإقرار الحكم  
الابتدائي المطعون فيه وتخطية المستأنفين بالمال المؤمن وحمل

المصاريف القانونية عليهم وتغريمهم لفائدة المستأنف ضده باربعمائة دينار (400.000د) لقاء أتعاب تقاضي وأجرة محاماة.

وبعد الاطلاع على مستندات التعقيب المبلغة للمعقب ضده بواسطة عدل التنفيذ الاستاذ "ن. الف." حسب محضره عدد 41364 بتاريخ 01-07-2020 وعلى نسخة الحكم المطعون فيه وعلى جميع الاجراءات والوثائق المقدمة في 07-07-2020 .

وبعد الاطلاع على مذكرة الرد على مستندات التعقيب المقدمة في 06-08-2020 من الاستاذ "ح. الش." والرامية الى طلب رفض مطلب التعقيب أصلا ان استقام شكلا.

وبعد الاطلاع على ملحوظات النيابة العمومية لدى هذه المحكمة والرامية الى طلب رفض مطلب التعقيب شكلا.

وبعد الاطلاع على أوراق القضية والمفاوضة بحجرة الشورى صرح علنا بما يلي:

### من حيث الشكل:

حيث تسلط الطعن الحالي على القرار الاستئنافي عدد 22050 الصادر عن محكمة الاستئناف بتونس بتاريخ 24-04-2019.

وحيث يتضح بالرجوع إلى ملف القضية وإلى مظروفات الملف التعقيبي انه سبق للطاعنين الآن أن تعقبوا ذات الحكم الاستئنافي المذكور ونشرت بموجب طعنهم القضية عدد 81078 التي صدر فيها يوم 01-06-2020 قرارا يقضي بقبول مطلب الرجوع في التعقيب وإعفاء المعقب من الخطية وإرجاع مالها المؤمن إليه .

وحيث اقتضى الفصل 196 م م ت أن " من رفض طعنه في حكم ليس له ان يقوم بالطعن من جديد في نفس الحكم مرة ثانية ولو كان اجل الطعن مازال ممتدا او كان طعنه قد رفض شكلا " .

وحيث لا جدال أنه وطالما حَجَّرَ المشرع الطعن بالتعقيب في نفس الحكم مرة ثانية متى صدر الطعن الأول بالرفض شكلا أو أصلا ومازال اجل الطعن ممتدا ولم ينته بعد فإنه من باب أولى وأحرى أن يقع رفض الطعن المرفوع من طرف نفس المعقب الذي سبق له الطعن بالتعقيب في نفس الحكم وتم الرجوع في طعنه بناء على طلب صادر عنه ولو كانت الأجال ما زالت مفتوحة ضرورة أن مبدأ اتصال القضاء المقرر بالفصل 481 م م ت يفرض أن يكون لكل نزاع حدّ ينتهي اليه بعد ممارسة الأطراف لحقهم في الطعون المخولة لهم قانونا أمام محكمتي الأصل بدرجتيهما الابتدائية والاستئنافية ثم أمام محكمة القانون كما يفرض أن لا تتناقض الاحكام في الخصومة الواحدة فتترك باب الطعن من جديد مفتوح للمعقب الذي سبق له الرجوع في طعنه من شأنه أن يؤدي الى تناقض في الأحكام الأمر الذي حجره القانون صراحة .

وحيث نص المشرع بالفصل 155 من مجلة المرافعات المدنية والتجارية في القسم المخصص للخصوم لدى الاستئناف على انه " اذا عدل المستأنف عن مواصلة التتبع فان الحكم الصادر بقبول رجوعه في الاستئناف يمنع من تمكنه في الاستئناف مرة ثانية ولو كان اجل الطعن مازال ممتدا و كذلك اذا كان طعنه قد رفض شكلا " .

وحيث وطالما اقتضى الفصل 197 م م ت أنه " تنطبق قواعد الإجراءات المبينة بهذا القانون على قضايا محكمة

التعقيب فيما لا يتخالف مع أحكام هذا الباب وبقدر ما لا يتنافى مع طبيعة نظرها " فانه وعلاوة على ما سبق ذكره يمكن تطبيق مقتضيات الفصل 155 المذكور أعلاه على الوقائع مناط قضية الحال واعتبار أن الطعن بالتعقيب مخول للشخص مرة واحدة ولا يمكنه التعقيب مرة ثانية ولو رفض استئنافه الأول شكلا أو تم الرجوع فيه من طرفه.

وحيث ترتيبا على ما سبق بيانه فان رفع المعقبين لمطلب تعقيبهم الحالي يكون خارقا لأحكام الفصول 155 و196 و197 المذكورة أعلاه مما يتعين معه القضاء برفض مطلب التعقيب شكلا.

### ولهااته الاسباب

قررت المحكمة رفض مطلب التعقيب شكلا وحجز معلوم الخطية المؤمن .

صدر هذا القرار بحجرة الشورى بتاريخ 15 جوان 2021 عن الدائرة المدنية الثانية والثلاثين المترتبة من رئيستها السيدة لمياء الحمامي وعضوية المستشارتين السيدتين راضية المنتصر ونفيسة العلاني وبحضور المدعي العام السيد توفيق السبعي وبمساعدة كاتبة الجلسة السيدة عائدة الحلواني .

وحرر في تاريخه